وليس له يتيمم ان حصل الانقاء بشفع لما مع سنامره صلى الله عليه وسلم به وليس استعمال الحجر
اي بكل جمع من الثلاث بالماء بدل بالماء ومن مقدم صفحته اليمنى ويديره برفق الى محل بدائه وبالباقي
مقدم اليسرى ويديره كذلك ويمر الثالث على صفحته ومسنه جميعه قوله لما مع سنامره الخ رواية
فليتوضأ اصل

والا لم يزل شيأ الخ وعلى هذا فيصور الانقاء بطرف واحد
من حجر من غير غسله كما هو ظاهر قوله يشفع اي لعدد الثلاث
ولا يسن هنا تثليث كما في ازالة النجاسة قال في التحفة لانهم
غلبوا جانب التخفيف في هذا الباب اه وفي النهاية فالقول بانه
ان حصل الانقاء بوتر سن بثمان ليحصل فضل التثليث ثم قال
او بشفع فثلاث ثنتان للتثليث وواحدة للايتار
مردود تعالى باطلاقهم اه قال في النهاية واما الاستنجاء
بالماء فيسن فيه التثليث كسائر النجاسات كما افتى به الوالد
اه وكذلك الشم في الايعاب وفرق فيه بين الماء والحجر بان الماء تزيل
فطلب منه زيادة الاستظهار والحجر يخفف وقد يحصل المقصود
به نعم ان بقي اثر لا يزيله الا استعمال الحجر فسح ازالته خروجا من
خلاف من اوجبه على ان الجمهاني قال لا يندب التثليث هنا
في الماء قوله ويديره برفق قال ابن الرفعة في المطلب وقول
المص ويديره بلطف ورفق ليخفف النجاسة اي كل جزء منها يجز
طاهر من الحجر فانه اذا فعل ذلك حصل الغرض بلا خلاف اه ثم
وقال شيخ الاسلام في شرح الروض اي قليلا قليلا حتى يرفع كل جزء
منه جزأ منها اه قوله ويديره كذلك اي برفق الى محل ابتدائه
قوله على صفحته ومسه به جميعا نظم الدار وفي نحو ابانا في
في الكفاية ولعل المص يحمل ما لفظ قال ابن الرفعة في المطلب
وفي الثالثة الذي يظهر انه يبتدئ من المقدم ولو ابتدأ من
المؤخر كان اولى لان بذلك يتبين له ان كلا قد بقي على المحل شيء
او لا الخ ما ادت نقل من المطلب ورايت في الخادم للزركشي
ان القفال قال في فتاويه اذا كان يمر الحجر عليه فانه لا يرفعه قال

رفعه

رفع الحجر على موضع طاهر ويديره ولا يضر للنقل الحاصل من عدم الازالة وظاهر كلامه كالمتن
ثم الا ريشا ذكر ما حاصله ان في كلامهم شبه
رض فترجح جمع منا خرون الوجوب رعاية للمدرك

رفعه الحجر النجس ثم اعاده ومسح الباقي به يحسب المحل به ولعين
الماء ما دام الحجر عليه لا يضر كالماء ما دام متردد اعلى العضو لانهم
باستعماله فانا انفصل صار مستعملا وكذلك الحجر من حاد م
الركبتي ومنه نقلت قوله موضع طاهر اي قريب مقدم
صفحته اي والثاني كذلك قريب مقدم صفحته ليسر ك قوله
من عدم الازالة وفي بعض نسخ هذا الشرح منا الازالة وكذلك
في بعض نسخ التحفة وفي النهاية منا الازالة والامر في ذلك قريب
لكن الموافق لما في المجموع الاول فانه لما نقل عن الحراسانيين
انه يشترط الوضع على محل طاهر وانه يضر للنقل الحاصل من
عدم الازالة قال وكم يشترط لهم اقول شيأ من ذلك وهو
الصحيح وقد ضعفوا قول الروضة واصلها الموافق للطريقة
الاولى وعبارة السبكي في مختصر الروضة ولم ار من يدر وهو ينقل
اخرا فان نقل فنعم الما قلت قال في المجموع هذا قول المزاوزة
والصحيح لا والله اعلم اه ما نقله السبكي والمراد النقل الذي
يعسر الاحتراز عنه وعبارة التحفة ولا يضر النقل المضبط
اليد الحاصل من الازالة الذي لا بد منه كما قاله في المجموع وما في
الروضة من كونه مضرا محمول على نقل من غير ضرورة انتهى
قوله وهو جمع منا خرون الوجوب منهم شيخ الاسلام زكريا
في كتبه والنهاب الرملي والخطيب الشربيني والشمس الرملي
الرملي وغيرهم قوله رعاية للمدرك لانهم قالوا وجوبا لحديث
ثلاث مسحات والانحصل النقا بواحدة واذا مسح بكل حجر
جزء من المحل فهي في الحقيقة انما هي مسحة واحدة فاي فرق بين
مسح الموضع كله بحجر واحد مع الانقاء وبين مسح كل جزء منه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)